وخاصة أنها شكلت محطة تأسيسية لمرحلة جديدة في حياة شعوب المنطقة العربية ومستقبلها. لكن المسلَّم به أنه في كل السيناريوهات، لولا المخطط الاستعماري الغربي، بكل عناوينه القديمة والحديثة وما بعدها، لبقي المشروع الصهيوني مجرد فكرة راودت مجموعة من النخب الصهيونية. وفي أقصى الأحوال، ترك بعض بصماته في هذه المرحلة أو تلك قبل إجهاضه. وليس في ذلك إعفاء أو تغاضٍ عن المسؤولية العربية الشاملة، في الماضي والحاضر، إزاء كل ما بلغه «الكيان الاسرائيلي» كمشروع صهيوني توسعي أو أدواتي في سياق الصراع بين شعوب المنطقة والدول الاستعمارية.

في المقابل، ينبغي ألّا يغيب أن التوسع الصهيوني قبل أن يبلغ ذروته في اجتياح عام 1982، مرّ بمراحل متعددة أخذت بالإجمال مساراً تصاعدياً، ثم انحدر مساره التصاعدي على الأرض اللبنانية، وصولاً إلى تحرير 2000، وما تلاه على أرض فلسطين.

أيضاً، تجسد الدور الوظيفي للكيان الإسرائيلي في أصل إقامته عام 1948 وما ترتب عنه من نتائج وتداعيات، وفي أكثر من محطة مفصلية هي نفسها مراحل التوسع، إضافة إلى عدد من الأدوار والمهمات والاعتداءات التي نفذها على مستوى المنطقة. لكن محور المقاومة نجح في تقييد هذا الدور الوظيفي، تحديداً منذ انتصار 2006. وتجلت مفاعيل هذا القيد في أكثر من محطة، أي في مواجهة إيران ولبنان وحتى سوريا، التي يكشف التدخل الأميركي والإقليمي والخليجي، في بعض جوانبه داخلها، عن محدودية إسرائيلية في القدرة في التأثير الجذري على هذا المسار. ونتيجة ذلك، انتقد المسؤولون الإسرائيليون سياسة الانكفاء الأميركية عن التدخل العسكري المباشر، وحمَّلوها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، والأداء الإسرائيلي مقابل موسكو يؤكد أيضاً هذه الحقيقة.

على خط موازٍ، لا يتعارض مفهوم تقييد هذا الدور الوظيفي، مع حقيقة كون إسرائيل دولة عظمى إقليمية استناداً إلى ما تملكه من قدرات عسكرية وتكنولوجية. والتجلي الأبرز للمسار الانحداري، بوجهيه التوسعي والوظيفي، تمثل في التبدل الجوهري الذي استجد على العقيدة العسكرية الإسرائيلية، رغم الفرص التي وفرتها اتفاقات التسوية والحروب التي تشهدها دول المنطقة. فالدلالة الأهم التي تنطوي عليها «منظومات الاعتراض» الصاروخي، و«الاعتراض» الجغرافي (بناء الجدر والأسيجة)، أن استراتيجيتها العسكرية التي تبنتها طوال عقود، وقامت على ثلاثية الردع والإنذار والحسم، إلى جانب عقيدة نقل المعركة إلى أرض العدو، لم تعد تجدي في مواجهة تهديد المقاومة.

الآن، بعدما نجحت المقاومة في لبنان وفلسطين، في إسقاط مشروع التوسع الصهيوني، ونجح محور المقاومة في فرض معادلات ردع قيَّدت الدور الوظيفي لإسرائيل على المستوى الإقليمي، أتت «النجدة» (من بعض) العربية من خلال الحروب التي يتعرض لها محور المقاومة، مقرونة بخطاب سياسي متطابق مع أولويات تل أبيب الاقليمية، وذلك في تحديد الأعداء وكيفية مواجهتهم، بل إن هذا التطابق امتد ليشمل الخطاب الدعائي حتى على مستوى المفردات و«الفبركات» في مقابل حزب الله والجمهورية الإسلامية في إيران.

مع ذلك، لا يعني تكرار مشهد التخاذل والخيانة، بالضرورة، تكرار النكبة، لا لأن إسرائيل باتت أضعف عسكرياً، بل العكس هو الصحيح، وذلك لنوعين من الأسباب: الأول يتصل بالبيئة الإقليمية التي لا يزال التخاذل والتآمر حاضرين فيها بقوة كما كانت الحال قبل نحو سبعين عاماً، لكن يوجد مقابل ذلك عمق استراتيجي للمقاومة يتمثل بمحور يمتد إلى دولة إقليمية عظمى، هي الجمهورية الإسلامية في إيران، التي تنطلق من موقفها من قضية فلسطين من منطلقات عقائدية، وتوفر له كل ما تقدر عليه من قدرات ووسائل، والثاني لأن الشعب الفلسطيني بات أكثر نضجاً وخبرة وتصميماً على المقاومة، وهو ما برز في أكثر من محطة حاول فيه الآخرون إطباق الخناق عليه، لكنه كان يقابلهم بإبداعه وابتكاره وسائل النضال والمقاومة.

زال، هو الشرط الأساسي للاحتضان الكامل من الدول العظمى.

مع ذلك، لا يلغي ما تقدم أهمية الغوص في تفاصيل تلك المرحلة التاريخية التي شهدتها أوروبا، لجهة العلاقة التفاعلية بين المشروعين الصهيوني والاستعماري،

إضراب الأسرى يتصدّر فعاليات إحياء النكبة

يتزامن إحياء النكبة هذا العام مع إضراب الأسرى الفلسطينيين المستمر لليوم التاسع والعشرين على التوالي، وهو ما أعطى زخماً للفعاليات الفلسطينية والمسيرات المواجهة للاحتلال على نقاط التماس في الضفة المحتلة بخلال الأيام الماضية. وبينما كان عدد من أهالي الأسرى يحاولون دخول مقر الرئاسة في المقاطعة في رام الله، اعتدى عليهم عناصر من «أمن الرئاسة». وكان هدف الأهالي، وفق إفادات بعضهم، إيصال رسالة إلى قيادة السلطة تطالبهم بالتحرك العاجل لحل قضية أبنائهم، لكن الأمن اعتدى عليهم وكذلك على بعض الصحافيين، في محاولة هي الثانية للاعتصام أمام مقر المقاطعة. في غضون ذلك، نشرت مواقع إعلام محلية أمس، رسالة من القيادي الأسير مروان البرغوثي، دعا فيها إلى «التحام إحياء ذكرى النكبة مع التضامن مع الأسرى، وصولاً إلى عصيان مدني ووطني شامل».

(الأخبار)

مصر

القبائل تواجه «ولاية سيناء»... والجيش يسهّل لوجستياً

ومنطقة ضواحي القدس تحيط بالمدينة من الشمال والشرق، لكنها جميها معزولة عنها بفعل الجدار العازل الذي أقامه الاحتلال حول الضفة منذ 2003. في المقابل، لا يستطيع جميع المقدسيين الذين يسكنون داخل حدود بلدية الاحتلال (البالغ عددهم 315 ألفاً)، المشاركة في الانتخابات المحلية، ولا يحق لهم تكوين مجلس بلدي خاص بهم.

هذه المجالس المحلية تقدم خدماتها إلى المقدسيين على صورة شق الطرق وتعبيدها، بالإضافة إلى مد خطوط الكهرباء والصرف الصحي وتوصيل المياه إلى البيوت. كذلك يمكنها أن تعمل على استصدار رخص المهن والحرف، علماً بأن المجلس المحلي في القدس يختلف قليلاً عن باقي مجالس الحكم المحلي في الضفة، لكونها لا تخضع لسيطرة السلطة كلياً.

يشار إلى أن هذه الانتخابات عقدت للمرة الأولى عام 2005، ثم جرت تباعاً كل أربع سنوات، لكنها تأخرت عن الانعقاد في السنة الماضية لاعتراضات قدمت إلى محكمة فلسطينية بسبب استثناء القدس وغزة من المشاركة في الانتخابات.

للأسبوع الثالث على التوالي، تستعر حرب متكتّم عليها في شبه جزيرة سيناء بين القبائل وتنظيم «ولاية سيناء» المبايع لـ«داعش»، بعد محاولة الأخير منع تهريب القبائل للسجائر إلى غزة، وهي معركة أنهت حالة الهدوء بين هذين الطرفين بعد سنوات نأت فيها القبائل بنفسها عن الاشتباكات بين التنظيم والجيش المصري، علماً بأن الأخير حاول مراراً إقناع القبائل بخوض هذه المواجهة.

وتتصدر «الترابين» القبائلَ في هذه الحرب التي أدّت إلى تدمير عدد كبير من مواقع «ولاية سيناء» في المنطقة الشرقية لشبه الجزيرة، فضلاً عن «مطاردة فعالة» من القبائل لقيادات التنظيم، وفق مصادر قبلية.

واشتعل فتيل المعركة بعد استهداف «الولاية» عدداً من تجار القبائل بذريعة تهريبهم مواد ممنوعة مثل السجائر، لتبدأ المعركة التي فتح بوابتها التنظيم بتفخيخ مركبات وتفجيرها بين أبناء القبائل. بعد ذلك، ردّ أبناء القبائل باختطاف ثلاثة من عناصر التنظيم وحرق أحد مسلحيه، فيما سمح الجيش المصري لهم بإدخال ما يحتاجون إليه من مركبات وأسلحة.

> أحبط تفجير انتحاري في القبائل جهود الوساطة مع «داعش»

المتحدث باسم «قبائل اتحاد سيناء» موسى الدلح، وهو أحد شيوخ قبيلة الترابين، قال لـ«الأخبار» إن القبائل تمكنت من دحر عناصر «ولاية سيناء» من جبل الحلال، وهي منطقة كانت الأكثر تعقيداً على الجيش. وذكر أن القبائل في مناطق أخرى كالجورة والمهدية والشبانة تعمل على ملاحقة التنظيم في أحراج رفح والشيخ زويد وغيرها من المناطق الشرقية الشمالية لسيناء.

الدلح اتهم «ولاية سيناء» بإراقة دماء أبناء القبائل، وتحويل المناطق التي يسكنون فيها إلى «جحيم»، وذلك «بعد تهجير الناس وتدمير منازلهم وتشريد جيل بكامله حرم التعليم وتوفير أبسط حقوقه». كذلك أعلن التحاق عدد كبير من القبائل بالترابين في قتال «داعش»، من بينها السواركة وغيرها.

ورداً على سؤال حول وجود مفاوضات مع «ولاية سيناء» لتهدئة الأوضاع، أجاب: «هؤلاء عصابة لا يوجد من يمثّلهم كي تتفاوض معه»، مضيفاً أن من يتحكم في «ولاية سيناء» هم من جنسيات غير مصرية.

في غضون ذلك، بيّنت مصادر أن القبائل كادت تتوصل إلى اتفاق مع «ولاية سيناء»، لكن الأخير أرسل سيارة مفخخة ضد «الترابين»، مشيرة إلى اعتقال مسلحي القبائل «القيادي أسعد عمارين، وهو صهر القيادي في ولاية سيناء شادي المنيعي»، رغم إنكار التنظيم كون عمارين من أعضائه.

مع استمرار الاشتباكات، امتدت رقعة الحرب في سيناء إلى قطاع غزة، وذلك بعد توجه العديد من أبناء قبيلة الترابين في القطاع للمشاركة في المواجهات. ووفق المعلومات، قتل على جانب «ولاية سيناء» محمود زغرة الملقب بـ«توتا»، وهو مسؤول التدريب في التنظيم، وكان قد هرب من القطاع قبل سنوات عدة ولجأ إلى «داعش» للقتال في صفوفه.

في المقابل، قُتل الشاب تامر الشاعر وهو يحارب إلى جانب الترابين، وكان قد قتل مع أحد قادة القبيلة، وهو سالم أبو لافي، خلال إحدى المواجهات، فيما تذكر مصادر أن عدد القتلى إلى جانب القبائل من القطاع وصل إلى خمسة شباب، من دون المزيد من التفاصيل عنهم. لكن مشاركة عدد من الغزيين تعود إلى أن الترابين تضم مجموعة من العشائر يمتد نسبها داخل القطاع، علماً بأنه تم نقل جثمان الشاعر إلى غزة.

(الأخبار)